

السادة مساهمو البنك الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لمساهمي البنك السعودي البريطاني الكرام التقرير السنوي، والمشمول على أداء ونشاطات البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م.

مقدمة:

تأسس البنك السعودي البريطاني («البنك») بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤ وتاريخ ١٢ صفر ١٣٩٨ الموافق ٢١ يناير ١٩٧٨. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء الأفراد والشركات مثل خدمات الودائع والقروض وخدمات الاستيراد والتصدير والحلول الاستثمارية والخدمات الاستشارية المالية لعملائه.

ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات تابعة خارج المملكة العربية السعودية

أبرز النتائج المالية لفترة الخمس سنوات الأخيرة:

	السنوات				
	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
ودائع العملاء	٤٨,٥٣٤	٤٤,٦٦٦	٣٦,٠٩٠	٣٤,٩٨٠	٣١,٥٣٩
حقوق المساهمين	٧,٤٩٣	٥,٩١٧	٤,٧٤٦	٤,٢٨٣	٣,٩٥٦
الاستثمارات، صافي	١٦,٣٧٣	١٤,٦٧٦	١٥,٩٧١	٢٠,٤٠٠	٢١,٧٦٨
القروض والسلف، صافي	٤٠,٨٤٧	٣١,٦٢٧	٢٦,١١٧	٢٠,٣٥٩	١٦,٠٢٠
إجمالي الموجودات	٦٥,٩٢٨	٥٧,٩٣٨	٤٦,٠٦٢	٤٦,٢٢٧	٤١,٩٢١
صافي الدخل	٢,٥٠٤	١,٦٤٦	١,٢٥٨	٩٧٣	٨٣٠
إجمالي الأرباح الموزعة	٨١٣	٩٩٠	٨٣٢	٦٦٥	٥٨٢

مليون ريال سعودي

بيئة العمل:

واصل الاقتصاد السعودي - للسنة الثانية على التوالي - تسجيل مستويات عالية من الأداء مدعوماً بالارتفاع الكبير والمتواصل لأسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث بلغت الإيرادات الحكومية خلال عام ٢٠٠٥م أعلى مستوى تسجله على الإطلاق، مما شجع الحكومة على زيادة مصروفاتها محتفظة في نفس الوقت بفائض في الميزانية. وقد انعكس ذلك الانتعاش الاقتصادي الكبير إيجاباً على القطاع الخاص، الذي شهد بدوره نشاطاً اقتصادياً قويا خلال العام. كما شهد القطاع المصرفي ككل نمواً كبيراً، ولعب دوراً مسانداً وهاماً في تطور كافة القطاعات الاقتصادية. بالإضافة لذلك يتواصل التركيز والاهتمام بشكل كبير بمستوى التنافس المتزايد بين المؤسسات المصرفية والمالية في المملكة والتي تستمر أعدادها في الازدياد على ضوء انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية ووضع القواعد والأنظمة المعتمدة من قبل هيئة السوق المالية موضع التنفيذ.

لقد انعكس الأداء القوي للاقتصاد المحلي إيجاباً على أداء بنككم لهذا العام، حيث تقدر الحكومة نمو إجمالي الناتج المحلي المتوقع لعام ٢٠٠٥م بنسبة ٦,٥٤٪ حسب الأسعار الثابتة. وقد سجلت أرباح البنك وودائع وقروض العملاء وإجمالي الأصول ارتفاعاً كبيراً، بينما واصلت النسب الرأسمالية ونسب السيولة في البنك قوتها العالية، وضمن استمرار التركيز على تعزيز مستوى الخدمات المطروحة للعملاء فقد طرح البنك المزيد من الخدمات والمنتجات الجديدة وخاصة تلك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما مكن البنك أيضاً من زيادة حصته السوقية من مختلف قطاعات العمل بالسوق.

بالإضافة إلى رفع مستوى خدمات العملاء فقد عزز البنك مستوى مهارات ومهنية موظفيه وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة. وهذا بدوره يضمن محافظة ساب على مركزه كمؤسسة مالية سعودية رائدة. إلى جانب هذه الأنشطة فقد أعطى البنك خلال العام اهتماماً كبيراً لتعزيز صورته وترسيخ وضعه في المملكة العربية السعودية، وذلك بإنشاء أول شركة استثمارية مستقلة بمشاركة مجموعة HSBC يتم ترخيصها في المملكة بموجب أحكام نظام سوق المال.

سنة متميزة:

كانت سنة ٢٠٠٥ سنة متميزة في تاريخ بنككم، حيث سجل البنك أرباحاً قياسية وأيضاً عائداً قياسيماً على متوسط حقوق المساهمين والذي يعتبر مقياساً لأداء وفعالية البنك، عاكساً بذلك تواصل التحسن على مدى أحد عشر عاماً على التوالي. وبذلك يكون البنك قد أسس قاعدة ثابتة لتحقيق المزيد من النمو في المستقبل.

هذا وقد ارتفعت أرباح البنك لهذا العام إلى مستويات غير مسبوقة حيث بلغت ٢,٥٠٤ مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ ١,٦٤٦ مليون ريال سعودي في السنة الماضية، بارتفاع قدره ٨٥٨ مليون ريال سعودي. وارتفع دخل السهم بنسبة ٥٢,٢٪ إلى ٥٠,٠٩ ريال سعودي مقارنة بمبلغ ٣٢,٩٢ ريال سعودي كما كان عليه الحال بنهاية ٢٠٠٤م، أيضاً ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى ٢٨,٩٪ مقارنة بنسبة ٢٢,٥٪ للسنة الماضية، وهي نتائج ممتازة إذا ما أخذنا في الاعتبار ارتفاع مستوى السيولة وتزايد المنافسة في القطاع المصرفي السعودي.

هذا، وقد بلغ إجمالي الودائع ٤٨,٥٣٤ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بزيادة مقدارها ٣,٨٦٨ مليون ريال سعودي أو ٨,٧٪ عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤م والتي بلغت ٤٤,٦٦٦ مليون ريال سعودي. وقد مكن هذا المستوى المرتفع من الودائع البنك السعودي البريطاني، من زيادة محفظة القروض والسلف بمقدار ٩,٢٢٠ مليون ريال سعودي لتصل إلى ٤٠,٨٤٧ مليون ريال سعودي من مبلغ ٣١,٦٢٧ مليون ريال سعودي كما في السنة الماضية. وعلى ضوء النمو المتحقق هذا العام فقد بلغ إجمالي موجودات البنك كما بنهاية السنة ٦٥,٩٢٨ مليون ريال سعودي بزيادة وقدرها ٧,٩٩٠ مليون ريال سعودي وتمثل زيادة بنسبة ١٣,٨٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤م.

من بين العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا النجاح خلال العام ما يلي:-

- طرح خدمات ومنتجات جديدة، وخاصة تلك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تحت شعار (الأمانة) للعملاء الأفراد والشركات على حد سواء.
- التركيز المتواصل على تحسين الخدمات وتطوير مهارات وخبرات جميع الموظفين.
- اعتماد سياسات ائتمانية حكيمة وتنويع حافظة الأصول.
- الالتزام المستمر بكافة القواعد والأنظمة النافذة ذات العلاقة بالتعاون الوثيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية.

- تنفيذ خطة استراتيجية جديدة وطموحة للبنك، خلال الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠٠٧م) تركز على سياسة «العميل أولاً» والسعي في نفس الوقت لتطوير البنك إلى مؤسسة مالية رائدة.
 - التطوير المستمر للبنية التحتية لخدمات الحاسب الآلي لضمان عدم انقطاع الأعمال في أي وقت من الأوقات.
- وقد مكنت هذه الأنشطة بنككم من المحافظة على مركزه الرائد بين القطاع المصرفي السعودي، وتعزيز ذلك المركز لمقابلة الفرص والتحديات المستقبلية.

هذا وقد شهد عام ٢٠٠٥م حدثين هامين بالنسبة للبنك، الأول عندما أصبح (ساب) في شهر مارس أول بنك سعودي يطرح سندات دولية ذات سعر عائتم بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، واستحقاق لمدة ٥ سنوات وذلك كإصدار أول بموجب برنامج البنك لإصدار سندات يورو جديدة على المدى المتوسط، والثاني هو موافقة هيئة السوق المالية على طلب إنشاء شركة استثمار مشتركة في المملكة العربية السعودية بين ساب ومجموعة HSBC. بعد استكمال الإجراءات الرسمية الأخرى فإن من المتوقع أن تباشر الشركة الجديدة التي اقترح تسميتها (شركة HSBC العربية السعودية المحدودة) أعمالها في السنة المقبلة.

إصدار أسهم منحة وتوزيع أرباح نقدية:

لذا، وعلى ضوء النتائج المحققة فإن مجلس الإدارة يقترح تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك وذلك بزيادة رأس المال من ٢,٥ بليون ريال سعودي إلى ٣,٧٥ بليون ريال سعودي وذلك من خلال التوصية بإصدار أسهم مجانية بواقع سهم واحد جديد لكل سهمين حاليين بالإضافة إلى توزيع ربح نهائي عن النصف الثاني وقدره ٥ ريال سعودي للسهم الواحد. وبإضافة الربح المقترح توزيعه عن النصف الثاني للربح الموزع عن النصف الأول من عام ٢٠٠٥م، البالغ ١٠ ريال سعودي، يصبح إجمالي الربح الموزع عن عام ٢٠٠٥م، ١٥ ريال سعودي للسهم الواحد.

بلغت الزكاة المترتبة على المساهمين السعوديين للسنة حوالي ٣٧,٩ مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ ٢٤,١ مليون ريال سعودي لعام ٢٠٠٤) وتقتطع من حصتهم من الأرباح الموزعة. كما بلغت ضريبة الدخل المترتبة على حصة الشريك الأجنبي من الدخل للعام الحالي حوالي ١٩٩,٢ مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ ١٩٧ مليون ريال سعودي لعام ٢٠٠٤) وتقتطع من حصتهم من الأرباح الموزعة.

هذا ويخضع إصدار أسهم المنحة وتوزيع الأرباح النقدية لموافقة الجمعية العامة للمساهمين والتي ستعقد في أوائل عام ٢٠٠٦م.

الممتلكات والفروع:

انصب اهتمام إدارة الممتلكات خلال عام ٢٠٠٥م، على تحقيق أقصى درجات رضا العملاء وذلك من خلال توفير بيئة مريحة تلي ما يحتاجه العميل لأداء أعماله وتكون أيضاً بيئة عمل فعالة وآمنة لجميع الموظفين، وقد تم التركيز بشكل خاص على توفير مرافق أوسع لخدمة السيدات، حيث تم الآن افتتاح الصالات النسائية في الإدارات الإقليمية الثلاث مع وضع خطط لتعميم هذه الصالات على كافة الفروع في كافة أنحاء المملكة. ولتعزيز تطوير خدمات الامتياز والامتياز الماسي، فقد تم إنشاء مراكز لخدمات عملاء الامتياز الماسي في المناطق الثلاث وإسناد مهام كل منها لمدير متخصص ذو خبرة واسعة في هذا المجال لتقديم أعلى مستوى من الخدمة للعميل.

وتواصلت خلال العام أعمال مشروع توسعة مبنى الإدارة العامة على قدم وساق، من المتوقع أن يكون المبنى جاهزاً

للاستخدام في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م، وبالإضافة لذلك فقد تم تجديد وتوسعة ونقل فرعين خلال العام. كما تم إنشاء ٤ مراكز استثمار و ١٥ صالة خاصة بالسيدات، هذا بالإضافة إلى تركيب وحدتي تداول جديدة في كافة مناطق المملكة، وفتح قسم للخدمات المصرفية الخاصة في المنطقة الشرقية. أيضاً شهد مبنى الإدارة الإقليمية للمنطقة الغربية إعادة هيكلة كاملة طبقاً لسياسة الحيز المفتوح، مما وفر استغلالاً أمثل للمساحات وحقق تعاوناً أفضل ما بين مختلف الأقسام.

ومع نهاية العام بلغ عدد فروع البنك العاملة ٧٢ فرعاً، تشتمل على ١٢ قسمًا وفرعاً للسيدات، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ٢٤٩ جهازاً بعد أن تم تركيب عدد ١٧ جهاز خلال العام، أيضاً بلغ عدد أجهزة نقاط البيع ٤,٢٢٢ جهازاً، كما يبلغ عدد أجهزة إيداع النقد ١٥ جهازاً، وأجهزة الخدمة ٢٦٤ جهازاً.

وواصلت إدارة الممتلكات مراجعة إجراءات الأمن والسلامة بالبنك، على أساس مستمر خلال السنة بهدف تأمين السلامة لعملائنا وموظفينا وأيضاً لممتلكات البنك.

سياسة العمل أولاً:

حققت سياسة وضع «العمل أولاً» والتي انتهجها البنك نجاحاً باهراً خلال السنوات الماضية، حيث نمت قاعدة عملاء البنك، كما نمت أحجام العمل المنفذة عبر كافة القطاعات سواء الشركات منها أو الأفراد أو الخدمات التجارية. ومن الجدير بالذكر - وبشكل خاص على هذا الصعيد - هو الزيادة التي حققتها حافظة البنك من المنتجات والخدمات الإسلامية تحت شعار (الأمانة) والتي تلاقي إقبالاً مرتفعاً بشكل خاص. ومع اعتماد البنك خطة إستراتيجية جديدة لفترة ثلاث سنوات (٢٠٠٥م - ٢٠٠٧م) تبقى سياسة وضع «العمل أولاً» في قلب الاهتمام جنباً إلى جنب مع إستراتيجية HSBC «معاً نحو النمو».

الخدمات المصرفية للشركات والخدمات التجارية وخدمات الاستثمار:

الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية:

شهدت الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية عاماً تميّز بالنشاط والنجاح. على ضوء التحسن الكبير الذي شهده اقتصاد المملكة خلال السنة وانعكاس ذلك على القطاع الخاص بصورة إيجابية، فقد ارتفعت حافظة قروض وسلف هذا القطاع ارتفاعاً كبيراً إلى ٢٢,٨٢٨ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بزيادة قدرها ٣,٢٠٤ مليون ريال وتمثل نسبة ١٦,٣ ٪ عما كانت عليه في السنة الماضية. وساهمت القروض المتوافقة مع الشريعة مساهمة كبيرة في تحقيق هذه الزيادة.

حافظ البنك خلال العام على مركزه الرائد في أسواق رأس المال والتمويلات الإسلامية، سواء من خلال العمل بصفة مستشار مالي أو كمنظم للتمويلات خاصة بالنسبة للمشاريع الكبيرة ذات رؤوس الأموال الضخمة والتي شملت أكبر مشروعين من حيث القيمة الرأسمالية يتم تبنيهما خلال السنة. حيث شملت الأدوار الرئيسية التي لعبها البنك، تنظيم تسهيلات قرض طويل الأجل لشركة الكهرباء السعودية، وتمويل مشروع توسعة المرحلة الثالثة من مشروع سابك الشرق، وإصدار صكوك محلية لشركة سابك، وهو الأول من نوعه بموجب النظام الجديد للسوق المالية وهو ما يبرز الدور القيادي للبنك السعودي البريطاني بالتعاون مع مجموعة HSBC في تطوير سوق رأس المال السعودي، أيضاً المساهمة في توفير قرض إسلامي مشترك لمشروع إنشاء مركز الشيخ فواز الحكير التجاري. كما شارك بنكمم في إدارة قرض مشترك كبير لمدة ١٢ سنة للخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية) وذلك لتمويل شراء مجموعة من الطائرات، وفي نفس الوقت توفير تسهيلات مبادلة أسعار فوائد للمشروع خلال مدة القرض. كما تم منح تسهيلات إجازة لمؤسسة حافل للنقل بهدف

تمويل عمليات نقل الحجاج من قبل الشركة بالإضافة إلى إدخال العديد من الخدمات الإسلامية والخاصة بالخزينة لإدارة مختلف مخاطر العملاء.

تمويل الشركات:

كان ساب من أكثر البنوك نشاطاً خلال عام ٢٠٠٥م، سواء كمستشار مالي ومنظم أو وكيل اكتتاب في إصدارات الأسهم.

ففي شهر يناير قام البنك بالاشتراك مع مجموعة HSBC بإدارة أول طرح خصخصة لمدة سنتين للشركة التعاونية للتأمين، تلا ذلك في شهر يونيو طرح أسهم شركة المراعي للاكتتاب العام وهو الأول من نوعه حيث تحولت الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة. وكان هذا الإصدار أول إصدار على الإطلاق يتم ضمان الاكتتاب فيه من قبل اتحاد مكون من مجموعة بنوك سعودية، وفي آخر السنة تولى البنك مسؤولية طرح أسهم شركة الدريس للخدمات البترولية والنقلات للاكتتاب العام. كما أسندت للبنك السعودي البريطاني إدارة طروحات أسهم الحقوق لعدد من الشركات المحلية، بما في ذلك شركة التصنيع الوطنية وشركة الكابلات السعودية والشركة السعودية للخدمات الصناعية وشركة اتحاد اتصالات (موبايلي) وشركة طبية للاستثمار والتطوير العقاري، وعمل البنك كمستشار مالي لطرح أسهم شركة المواساة للخدمات الطبية.

ومع اقتراب نهاية السنة رسخ ساب ومجموعة HSBC مركزهما الرائد في تقديم الخدمات الاستشارية الخاصة بتمويل المشاريع، حيث عملا كمستشارين ماليين للجهات الراعية لثلاثة من المشاريع الكبيرة للقطاع الخاص في مجال البتروكيماويات التي يجري النظر في تنفيذها في المملكة.

إدارة الأصول:

بلغت أصول المحافظ المسندة لإدارة البنك ٩,٢١٢ مليون ريال سعودي بنهاية عام ٢٠٠٥م بزيادة وقدرها ٦١٨٪ مقارنة بما كانت عليه في آخر عام ٢٠٠٤م. وقد تجاوز أداء جميع هذه المحافظ والتي يدار معظمها طبقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية المؤشر الاستدلالي المحدد لذلك خلال العام.

وتم خلال عام ٢٠٠٥م طرح ثلاثة صناديق أسهم جديدة مما يرفع عدد صناديق الأسهم التي يديرها البنك إلى ٢٨ صندوقاً بالإضافة للمحافظ الاستثمارية. وقد نمت الأصول تحت الإدارة بنسبة تزيد عن ٣٢٤٪ لتصل إلى ٢٦,٢٦٠ مليون ريال سعودي وهو ما يضع ساب في المرتبة الثالثة من حيث الحصة السوقية من إجمالي سوق صناديق الاستثمار والثاني من حيث صناديق الأسهم المحلية. وبالإضافة لذلك فقد احتلت الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كصندوق الأمانة للأسهم السعودية وصناديق الأمانة الأخرى موقعاً رائداً في السوق بناءً على نتائج الأداء المحققة. وبالإضافة لذلك فقد تم طرح صندوق الأمانة الصناعي السعودي وبلغت الأصول المستثمرة فيه ٢,٢ بليون ريال سعودي لغاية نهاية السنة مما يجعله أكبر صندوق من نوعه في السوق.

وساطة الأسهم:

لوفاء بمتطلبات الإقبال المتزايد في السوق على خدمات الوساطة التي يوفرها البنك فقد تم خلال العام إنشاء المزيد من مراكز الاستثمار في كافة مناطق المملكة. وبالنسبة للذين يرغبون في المتاجرة عبر الإنترنت فقد تم ادخال نظام إلكتروني جديد تحت مسمى «ساب مباشر»، أما بالنسبة للراغبين في التداول بالأسواق الإقليمية، فقد وسع ساب خدماته لتشمل بورصات كل من أبوظبي ودبي ومصر وعمان وقطر.

خدمات الأوراق المالية:

شهدت خدمات الأوراق المالية نمواً قوياً خلال العام على ضوء الاهتمام المتزايد بسوق الأسهم السعودية من قبل المستثمرين الإقليميين والعالميين، وهو ما ترجم إلى نمو في الإيرادات فاقت ٢٨٪ عما كانت عليه في السنة الماضية.

الخدمات المصرفية الشخصية:

شهدت الخدمات المصرفية الشخصية المزيد من النمو والتطور خلال العام، على الرغم من ازدياد حدة المنافسة في السوق. وكان حجر الأساس في هذا النجاح التزام البنك بتقديم خدمات راقية ومتطورة لعملائه. ومن أهم عناصر ذلك النجاح تواصل ارتفاع الطلب على الخدمات والمنتجات المطابقة للشريعة الإسلامية حيث يحتل البنك موقعاً رائداً في السوق بالنسبة لخدمات الأمانة، والتي تتمتع بإقبال كبير من قبل المستثمرين.

وتم خلال عام ٢٠٠٥م تطوير وطرح مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات لجميع فئات العملاء بما في ذلك خدمات مصممة للعمليات وأيضاً مجموعة الحلول المصممة خصيصاً للمصالح الصغيرة وهي الأولى من نوعها في السوق المحلية.

وعلى ضوء الارتفاع الكبير في الطلب على الخدمات المصرفية وخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فقد تم إجراء المزيد من التطوير على منتجات التمويل الشخصية الإسلامية، حيث أصبح بالإمكان منح التمويل دون الحاجة لتحويل راتب الموظف. وكانت خدمة التمويل الشخصي المطابقة للشريعة «Easy-Buy» أول خدمة من نوعها في السوق، حيث توفر للعميل تمويلاً لشراء السلع بدون ضمانات مع سهولة اتخاذ القرار فوراً في نقطة البيع. كما لا تزال خدمة تمويل المنازل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تشهد إقبالاً واسعاً ومن المتوقع أن يتم تعزيزها بخدمة التأمين التكافلي للمنازل في المستقبل القريب.

ومن أجل تعزيز خدمة تمويل امتلاك المنازل فقد وقع البنك اتفاقية أول تمويل إسلامي طويل المدى مع المؤسسة الدولية للتمويل. ويمثل ذلك أطول تمويل يتم توفيره إلى بنك سعودي بسعر ثابت مبني على الريال السعودي.

واصلت أعمال البطاقات بالبنك نموها حيث أصبح ساب الآن يحتل المركز الرائد في إصدار بطاقات فيزا الفضية، وهي الأكثر انتشاراً من حيث الحجم في المملكة. بالإضافة لذلك فقد طرح البنك بطاقة ائتمانية إسلامية. شهدت السنة أيضاً مشاركة كبيرة من جانب التجار في برنامج اكسب للمكافآت، إضافة إلى ازدياد الطلب من قبلهم على الاشتراك مع ساب في برامج الإصدار المشتركة، كبرنامج إصدار بطاقات ماستركارد مسبقة الرصيد للراغبين في شراء سلع كالسيارات.

وحافظت خدمات الامتياز والامتياز الماسي على شعبيتها لدى العملاء من ذوي المراكز المالية المرموقة خاصة بعد تعزيز برنامج الامتياز الماسي وإعادة طرحه في عام ٢٠٠٥م ليعكس الخدمات المحلية ذات النوعية العالية مقرونة بالانتشار الدولي الواسع لشبكة HSBC والمتواجدة في أكثر من ٧٧ بلداً حول العالم.

وعلى صعيد سياسة «العميل أولاً» فقد تم إعطاء المزيد من الاهتمام خلال السنة لإيصال الخدمات للعملاء، ونتج عن ذلك افتتاح المزيد من أقسام السيدات في كافة مناطق المملكة وتعزيز خدمة الهاتف المصرفي وتوفيرها لمدة ٢٤ ساعة على مدار الأسبوع، كما تم تعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية الحالية بإضافة خدمة تداول الأسهم عبر الإنترنت وإدخال المزيد من أجهزة الصراف الآلي ومكائن إيداع النقد وتوسيع وتطوير فرق المبيعات المتخصصة، والتي تضم الآن مستشاري التخطيط المالي. كما كان التحديث الفني أحد ملامح الفترة مما جعل البنك السعودي البريطاني، أول بنك في دول مجلس التعاون الخليجي يطور خدمة الاكتتاب في أسهم الشركات عبر شبكة أجهزة الصراف الآلي، هذا بالإضافة إلى وسائل وطرق الاكتتاب الأخرى.

شهدت الخدمات المصرفية الخاصة أيضاً سنة جيدة ويتضح ذلك من خلال ارتفاع الربحية التي حققتها تلك الخدمات. وبعد افتتاح مركز جديد للخدمات المصرفية الخاصة في المنطقة الشرقية وطرح خدمة متخصصة للسيدات، ارتفع حجم الأعمال إلى حد كبير، وخاصة على نطاق الخدمات المطابقة للشريعة الإسلامية. ومن أجل زيادة رفع الوعي بالخدمات المقدمة يجري حالياً تطوير موقع خاص للخدمات المصرفية الخاصة على شبكة الإنترنت وسيتم طرحه في عام ٢٠٠٦م.

العمليات:

استحوذ تطوير نظام العمليات خلال عام ٢٠٠٥م على نصيب وافر من الاهتمام وذلك بفرض التمكن من طرح خدمات جديدة وحديثة طبقاً لأرقى المستويات. ويوفر النظام حالياً خدمات جديدة للفروع تشمل توفر النظام بشكل متواصل بدون انقطاع لدى نوافذ الصرافين. كان وما يزال ساب موقفاً تجريبياً رائداً لتنفيذ الأنظمة الإسلامية المصممة لتعزيز خدمات البنك لكافة شرائح العملاء. كما أنشأ البنك وحدة متخصصة لإدارة تنفيذ ميثاق بازل ٢ حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

أول شركة استثمار مستقلة:

في شهر نوفمبر ٢٠٠٥م وافقت هيئة السوق المالية للبنك السعودي البريطاني ومجموعة HSBC على إنشاء أول شركة استثمار مستقلة ومتكاملة في المملكة، بموجب نظام سوق المال الذي تم اعتماده مؤخراً. وسوف يكون الشكل القانوني للشركة الجديدة، والتي يتوقع أن تسمى شركة HSBC العربية السعودية المحدودة شركة ذات مسؤولية محدودة، وسيكون مقرها الرئيسي في مدينة الرياض وذات رأسمال مدفوع بالكامل وقدره ٥٠ مليون ريال سعودي مملوك بنسبة ٤٠٪ للبنك السعودي البريطاني و ٦٠٪ لأحدى الشركات التابعة لمجموعة HSBC.

وبعد انتهاء كافة الإجراءات الرسمية الضرورية سيباشر البنك الجديد تقديم خدمات استشارية تتعلق بتمويل الشركات وإدارة الأصول للشركات والمؤسسات العاملة في المملكة العربية السعودية. وأيضاً خدمات استشارية استثمارية للمستثمرين الأفراد. وسوف تتولى الشركة الجديدة أيضاً إدارة الأعمال المحلية والدولية للبنك السعودي البريطاني في مجال الوساطة وخدمات الأوراق المالية انطلاقاً من المركز الرائد لبنككم في مجال الأسهم السعودية المدرجة وطروحات الأسهم وتسويقها على شبكة التوزيع الخاصة به والتي تعتبر أحد أكثر الشبكات أو القنوات نشاطاً في المملكة.

هذا وسوف توفر الشركة الجديدة لعملاء البنك السعودي البريطاني في المملكة مستوى أوسع من الخبرة الدولية في أعمال الخدمات المصرفية الاستثمارية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بطروحات الأسهم وإصدارات الحقوق والاشتراكات الخاصة علاوة على سندات الدين التقليدية والإسلامية. كما سيوفر البنك الجديد خدمات استشارية تتعلق بالتمويل الإسلامي والخصخصة والاندماج والامتلاك، الخ....

التقدير العالمي:

حصل ساب في عام ٢٠٠٥م على تقييم (A-) على المدى الطويل عن أعمال الصرف الأجنبي من قبل وكالة (ستاندارد أند بورز) وعلى تقييم (A) على المدى الطويل من قبل وكالة (فيتش) وهما من وكالات التقييم الائتماني الرائدة في العالم. ويمثل حصول البنك على هذه التقييمات العالية وخاصة التقييم الأخير مصدر فخر واعتزاز من جانب البنك، حيث تمثل أعلى تقييم يمنح لبنك محلي في المملكة العربية السعودية. وهو ما يعكس بوضوح قوة القاعدة الرأسمالية للبنك وربحيته العالية.

بالإضافة لذلك فقد حصل البنك خلال السنة على جائزة «أفضل بنك في طروحات الأسهم» في المملكة العربية السعودية من مجلة يورومني. ويعد ذلك إنجازاً كبيراً خاصة على ضوء النمو السريع وإزدياد المنافسة السوقية والتي شهدت ارتفاعاً غير مسبوق على صعيد الأسهم الإقليمية، وبالتالي بالنسبة لعدد المساهمين في المملكة والذي تجاوز ٥ مليون مساهم مقارنة بعشر هذا العدد فقط في الماضي القريب.

المشاركة الاجتماعية:

نظراً لنشاط ودور البنك الفاعل في مجال المشاركات الاجتماعية فإن الأعمال الخيرية والعناية بالبيئة تمثلان اهتماماً رئيسياً بالنسبة له. وانسجماً مع هذه الأهداف واصل البنك تشجيع المواطنين السعوديين على متابعة دراساتهم العليا وخاصة برامج الابتعاث التي يقدمها بالإضافة إلى مواصلة تمويل كرسي الدراسات المالية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران. كما قدم البنك تبرعات سخية للأغراض الإنسانية في المملكة العربية السعودية، إلى جانب التبرعات لضحايا زلزال جنوب شرق آسيا.

وعلى صعيد الأعمال الاجتماعية، شارك البنك في رعاية المنتدى الاقتصادي الثاني بالرياض والذي نظمته الغرفة التجارية والصناعية بالرياض. ويعتبر هذا المنتدى أهم تجمع اقتصادي في المملكة، حيث إنه يعزز التفاعل التجاري بين المملكة العربية السعودية وبقية دول العالم، بحضور كبار رجال وسيدات الأعمال والمسؤولين السعوديين ووفود من عدد كبير من البلدان، مما يمنح البنك سمعة طيبة على المستوى الواسع.

وفي أواخر العام رعى البنك السعودي البريطاني الندوة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت شعار «المرأة السعودية والألفية» لمعالجة عدد من القضايا التي تتعلق بأهداف التطوير بما في ذلك البيئة التعليمية وسياسات وقواعد العمل والقيادة.

إدارة العلاقات العامة والتسويق:

كرست إدارة العلاقات العامة والتسويق جزءاً كبيراً من جهودها خلال العام لتطوير الصورة الجديدة للبنك والتي تهدف إلى تحقيق التميز لصورة البنك في ظل المنافسة الشديدة في السوق المحلية. وتهدف عملية تغيير صورة البنك إلى إبراز العلاقة القوية والعميقة بين البنك وشريكه الأجنبي مجموعة HSBC وسوف يتكون الشعار الجديد للبنك من الاسم المختصر للبنك (ساب) باللغتين العربية والإنجليزية بجانب شعار مجموعة HSBC. وسوف يضيف الربط بين المؤسستين بهذه الطريقة بعداً دولياً لعلامتنا التجارية، يعكس الارتباط الراسخ والطويل مع مجموعة HSBC ويعطينا صورة حديثة تمتزج فيها «الرؤية المحلية مع الخبرة العالمية».

الموارد البشرية:

يوصل البنك اعطاء أولوية قصوى لتدريب وتطوير القوى العاملة لديه، وذلك لتمكين كل موظف من استغلال كامل الطاقات الكامنة لديه، وأيضاً لضمان توفر التخصص والخبرة اللازمين لكافة الموظفين وخاصة في المجالات التي تتطلب التداخل مع العملاء.

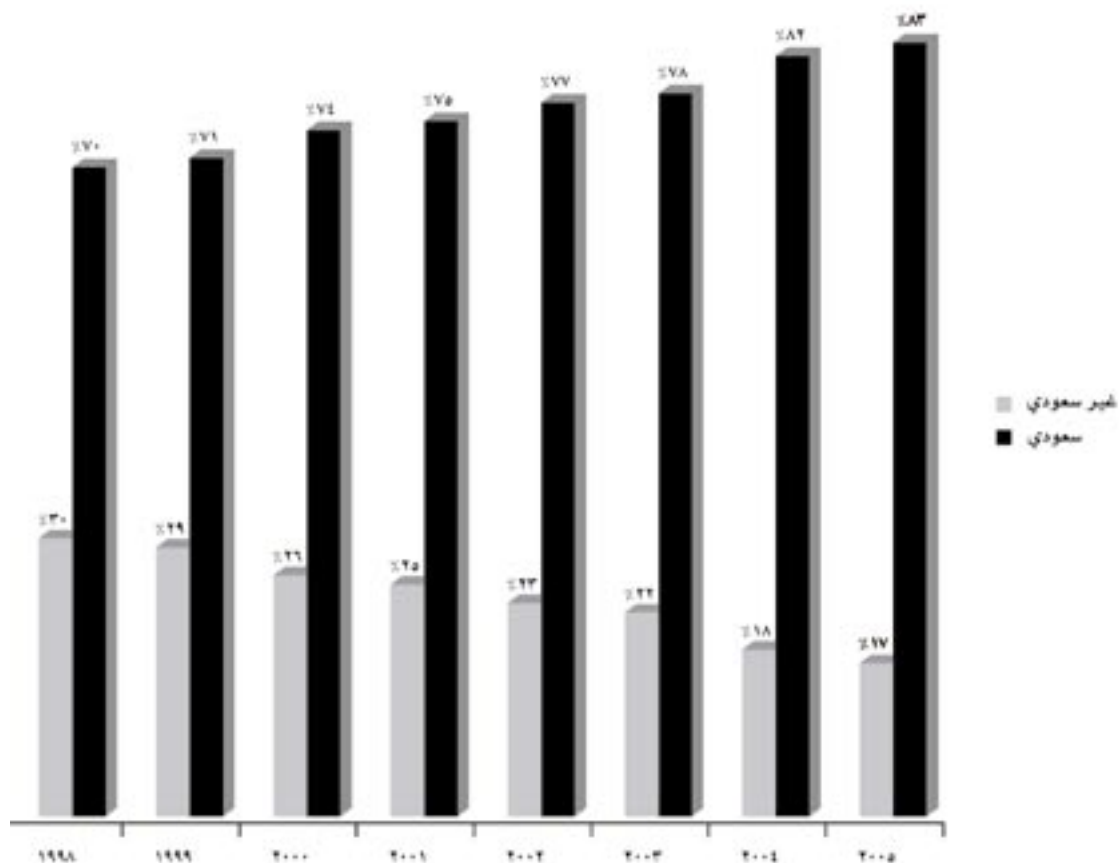
لتحقيق هذه الأهداف فقد نظم البنك خلال العام تدريباً مكثفاً لكافة الموظفين من مختلف المستويات بما في ذلك السيدات. وشملت البرامج المقدمة دورات تدريبية تتعلق بالادارة والقيادة وإدارة الأداء والمبيعات والتسويق وتقنية المعلومات والالتئمان التجاري والخدمات التجارية والأنظمة والعمليات والتكافل أو التأمين الإسلامي. وقد حضر ٤٥٢٤ موظفاً ما

مجموعه ٤٠٧, ٢٠ يوماً من التدريب الداخلي والخارجي أثناء العام، وتم تقديم ذلك التدريب باستخدام أحدث التقنيات والبرامج الهادفة إلى تحقيق المستوى المطلوب من التميز والخبرة. كما واصل البنك تشجيع الموظفين لتحصيل تأهيل متخصص في الحقول التي يرغبون في التخصص بها، كما أوصى بأن يحصل جميع موظفي شبكة الفروع على التأهيل اللازم في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل.

هذا ويواصل البنك تنفيذ برامج تطوير الموظفين التي تم العمل بها في السنوات السابقة، وشملت البرامج المتعلقة بإدارة المهارات والتطوير الوظيفي بالإضافة إلى وضع خطط التطوير والتعاقب الوظيفي يعززها استخدام نظام بطاقات الأهداف المتوازنة وبرنامج حوافز الأداء المتفوق والتي يتم تطبيقها بصورة متواصلة.

والجدير بالذكر أن خطط السعودية لا تزال إحدى الأولويات الهامة للبنك. ولهذا الغرض فقد تم تنفيذ عدد من حملات التوظيف خلال عام ٢٠٠٥م لاستقطاب موظفين سعوديين من مختلف الخلفيات الثقافية، ومن أجل الحفاظ على الموظفين الموجودين على رأس العمل، فقد تم تنظيم برنامج تدريب لغير التنفيذيين وبرنامج تطوير المدراء الجدد وأيضاً تعيين مسؤولين تنفيذيين للوظائف الإدارية المتوسطة ممن يستطيعون إضافة المزيد من المعرفة والخبرة غير المصرفية إلى البنك، وكانت النتيجة ارتفاع نسبة السعوديين من إجمالي عدد موظفي البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م إلى ٤٧, ٨٣٪ حيث بلغ عدد الموظفين السعوديين ١٨٧٩ موظفاً من أصل ٢٢٥١ موظفاً ويشمل ذلك ٣١٨ موظفة سعودية.

معدل الزيادة في عدد الموظفين السعوديين



أعضاء مجلس الإدارة:

في ١ يناير ٢٠٠٥م تم تعيين السيد/ إقبال خان عضواً في مجلس إدارة البنك خلفاً للسيد ديفيد غوربوت، وفي ٣١ يوليو ٢٠٠٥م تم تعيين السيد/ جون كفرديل عضواً منتدباً خلفاً للسيد/ جف كالفرت.

وعلى ضوء هذه التغييرات، فإن مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م يتكون من السادة الأعضاء التالية أسماؤهم:

- الأستاذ/ عبدالله بن محمد الحقييل (رئيس مجلس الإدارة)
- الأستاذ/ جون ادوارد كفرديل (العضو المنتدب)
- الأستاذ/ خالد بن سليمان العليان
- الأستاذ/ فؤاد بن عبدالوهاب بحراوي
- الأستاذ/ خالد بن عبدالله الملحم
- الأستاذ/ ديفيد هوارد هودجكينسون
- الأستاذ/ إقبال أحمد خان
- الأستاذ/ جون لوود ريتشاردز
- الأستاذ/ سليمان بن عبدالقادر المهيدب
- الأستاذ/ أحمد بن سليمان باناجه

لجنة المراجعة والتدقيق:

أنشئت لجنة المراجعة بالبنك في عام ١٩٩٢م وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، ويتمثل دورها في مراقبة فعاليات المراجعة الداخلية والخارجية للبنك، ومراجعة نواحي الضعف في المراقبة وقصور الأنظمة. كما أنها مسؤولة عن ضمان أعلى نوعية من البيانات المالية حيث تركز على أمور العمل الهامة، وذلك لضمان تركيز مراجعي حسابات البنك الخارجية والإدارة على النواحي ذات المخاطر الأكبر بالنسبة للأعمال.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والاجتماعات:

بلغت أتعاب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٠٥م ١,٥٥٦,٠٠٠ ريال سعودي شاملة مبلغ ٢٥٦,٠٠٠ ريال سعودي بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

كما بلغت أتعاب أعضاء المجلس بصفتهم من موظفي البنك خلال العام ٣,٥١٤,٨٦١ ريالاً سعودياً.

هذا ولقد عقد أعضاء مجلس الإدارة خمس اجتماعات خلال عام ٢٠٠٥م كالتالي:

التاريخ	عدد الحضور
١٤ مارس ٢٠٠٥	٩
١٨ مايو ٢٠٠٥	٧
٢١ يوليو ٢٠٠٥	٨
١٩ أكتوبر ٢٠٠٥	١٠
١٢ ديسمبر ٢٠٠٥	٨

المصالح أو العقود مع الأطراف ذات العلاقة:

خلال السنة وحتى نهايتها لم تكن هناك أية عقود أو مصالح مادية ذات أهمية بين البنك وأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو مسئول الرقابة المالية أو أيًا من أقاربهم.

مزايا وبرامج الموظفين:

تدفع مزايا وتعويضات الموظفين خلال أو في نهاية مدة الخدمة طبقاً لنظام العمل والعمال النافذ في المملكة العربية السعودية وسياسات البنك. وقد بلغت تعويضات نهاية الخدمة كما في نهاية عام ٢٠٠٥م، ١, ١٥٨ مليون ريال سعودي. هذا ويعتمد البنك ثلاثة برامج ادخار في أسهم البنك للموظفين، حيث تمكن هذه البرامج الموظفين المؤهلين من شراء أسهم في البنك بسعر محدد مسبقاً وقريب من سعر السوق للأسهم ذات العلاقة كما في تاريخ منحها للموظف.

تأكيدات أعضاء مجلس الإدارة:

يؤكد مجلس الإدارة للمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة وحسب معرفته التامة من كافة النواحي المادية ما يلي:

- ١- أن البنك قد احتفظ بسجلات محاسبية صحيحة.
- ٢- أن البنك يتمتع بنظام مالي قوي وقد تم تدقيق ذلك النظام من قبل إدارة التدقيق الداخلي والتي ترفع تقاريرها للجنة التدقيق والمراجعة بالبنك.
- ٣- ليس لدى المجلس أية أدلة قوية على وجود أية شكوك حول مقدرة البنك على الاستمرار كمنشأة ناجحة.

التبرعات:

قدم البنك العديد من التبرعات للجمعيات والهيئات الخيرية المرخصة خلال العام، ونظراً لالتزام البنك المتواصل بتقديم المساعدة للمجتمع السعودي للأغراض الخيرية يوصي مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال من ميزانية البنك للمساهمة في مختلف الأعمال الخيرية خلال العام القادم.

مراجعو حسابات البنك:

أعدت الجمعية العامة العادية في اجتماعها المنعقد في مارس ٢٠٠٥م تعيين السادة كي بي إم جي الفوزان وبنانق وإرنست ويونغ كمراجعين لحسابات البنك.

شكر وتقدير:

لقد كان عام ٢٠٠٥م عاماً جيداً جداً لبنككم الذي كثف اهتمامه خلال العام على العملاء والمساهمين على حد سواء، من خلال مواصلة سياسة تطوير وطرح خدمات ومنتجات جديدة لما فيه مصلحة عملائه الكرام، وتعزيز الإنتاجية والربحية للمساهمين. وما كان بالإمكان تحقيق كل هذه الإنجازات بدون الدعم والمساندة الكاملين من قبل العديد من الأشخاص والمؤسسات في المملكة العربية السعودية، وخاصة موظفي البنك، والذين كان التزامهم ومساهماتهم خلال العام محط تقدير كبير.

ولذا، فإن مجلس الإدارة يود انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن شكره وتقديره لعملاء البنك ومساهميه لثقتهم الدائمة ومساندتهم، وإلى أعضاء اللجنة الشرعية بالبنك لمساندتهم وتوجيهاتهم المستمرة وللجهات الحكومية ممثلة بوزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية لتشجيعهم ودعمهم المتواصل للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، مما كان له أكبر الأثر في هذا النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة تحت رعاية وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين.

تشكل القوائم المالية والملاحظات المرفقة بهذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي للبنك السعودي البريطاني لعام ٢٠٠٥م، كما أن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها بموجب المادة (٢٧) من قواعد الإدراج والتسجيل الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، مدرجة في القوائم المالية والملاحظات المرفقة أو مضمنة في هذا التقرير.

والله الموفق،،